المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية: عوامل الانجاز ودواعي الإخفاق

د/ حسن تركي عمير
جامعة ديالى – كلية القانون والعلوم السياسية
جمهورية العراق

Abstract :

When the American invasion over Iraqi country had become as a de facto, by the issuance of Security Council resolution No. (1483) on 22/ May / 2003. The resolution did refer to the United States and United Kingdom as occupying powers. That occupation worked at a complete demobilization of Iraqi Military Institutions, Internal Security Forces and all Iraqi state institutions. **Afterword,** the American civil governor of the Coalition Provisional Authority, CPA, Paul Bremer, issued the Order No. (2) under which he demobilized Iraqi Army with all its Military facilities and disbanded the ministry of defense and all ministries related to the national security as well.

Such an Order **would be critical in eliminating the foundations** of Iraqi State in terms of **defense and security services** creating chaotic status such as plundering, killing and sabotaging in order to destroy the security of the state and to vandalize the Iraqi social structure and turned it into denominational groups (i.e. doctrinal, sectarian, clannish, etc).

When the first Iraqi government had been formed in 2004, after the occupation, Iraq was unable to establish a ministry of defense based on professional rules which led to the aggravation of terrorist organizations represented by Al-Qaeda and other armed Islamic regulations and finally the regulation of the Islamic State of Iraq and Syria, known as (ISIS).

In the light of foregoing, the research is starting from a hypothesis whereby that " a set of factors, that the Iraqi Military Institution based on after the year of 2003, led to a series of security and defense failures which requires reconsideration of construction of Military Doctrine for such institution.

المقدمة

على الرغم من القيود السياسية للمؤسسة العسكرية في العراق، كان النظام السياسي يعمل على تجهيز المؤسسة العسكرية بأفضل الإمكانات والأسلحة والتدريبات وسرعان ما زجها بحرب عدَت من أطول الحروب النظامية المعاصرة وهي الحرب العراقية – الإيرانية(1980 – 1988)، فالحرب الطويلة أنهكت الجيش وخلفت أثار وتداعيات كبيرة، وسرعان ما تطورت سلبياً بدخول القوات العراقية للكويت في 2/8/ 1990 وما أعقب ذلك الحدث من حرب مدمرة (حرب الخليج الثانية) عام 1991، ثمَ حصار اقتصادي شامل ضمن عقوبات دولية مفروضة من الأمم المتحدة.

شكل الاحتلال الأمريكي للعراق في التاسع من نيسان 2003 مرحلة مهمة في المنطقة العربية بعامة، والعراق على وجه الخصوص، ودخل العراق مرحلة جديدة بكل معطياتها وتفاصيلها، منها ما هو ايجابي تمثل: بتغيير نظام الحكم السابق والشروع بنظام ديمقراطي جديد، ومنها ما دون ذلك سلبي تميز: بانتشار الطائفية والعنف والإرهاب واحتلال البلاد من قبل القوات الأجنبية.

اصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (1483) في 2003/5/5، الذي عدَ كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا دولتا احتلال، وعليهما مسؤولية أخلاقية وإدارية في إدارة الشؤون العراقية لحين إعادة السلطة إليهم، فعيَن الجنرال (جي كارنر) حاكماً عسكرياً للعراق وبعد مضي خمسة أسابيع على تسلمه السلطة اعفي من منصبه، ونصب السفير الأمريكي (بول بريمر) حاكماً مدنياً بدلاً منه، سارع الأخير ومنذ تسلمه المنصب باتخاذ قرارات مهمة في مقدمتها حلَ المؤسسة العسكرية وتفكيك مؤسسات الدولة العراقية الأخرى، وبعد قرار الحلَ بخمسة أشهر تقريباً، اصدر مدير إدارة سلطة ألائتلاف بول بريمر أمراً إدارياً بالرقم (22) في 2003/8/8، للإعادة تشكيل جيش عراقي جديد، انسجاماً مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها القرار رقم(1483) لسنة 2003.

استطاع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف بـ "داعش" من اجتياح مدينة الموصل مركز محافظة نينوى شمال بغداد واستولى على مدينة تكريت مركز محافظة صلاح الدين في العاشر من حزيرن عام 2014، ثم امتد نشاطه إلى المحافظات المجاورة(ديالى وكركوك والانبار) وشمال بابل وأطراف العاصمة بغداد. مما أدى إلى نزوح مئات الآلاف من المدنيين إلى المناطق المجاورة والى محافظات إقليم كردستان العراق.

وعلى ضوء ما تقدم ينطلق البحث من فرضية مفادها "لقد أدت مجموعة من العوامل التي بنيت على أساسها المؤسسة العسكرية العراقية بعد عام 2003 إلى جملة من الإخفاقات الأمنية والدفاعية، مما يستدعي إعادة النظر في البناء والعقيدة العسكرية لهذه المؤسسة".

وتتحدد إشكالية البحث في مجموعة من التساؤلات التي تبرز في عملية الإحاطة العلمية بموضوعة البحث والتي نستطيع إجمالها بالاتي: ما هي العوامل التي أسهمت في بناء المؤسسة العسكرية العراقية بعد عام 2003؟. وهل كان لاحتلال العراق وتداعياته الأمنية انعكاس على ضعف

المؤسسة العسكرية؟. وهل هناك إمكانية لإعادة بناء المؤسسة العسكرية العراقية وبما ينسجم مع التهديدات الأمنية؟ ثم كيف استطاعت التنظيمات الإرهابية ومنها "داعش" اختراق المؤسسة العسكرية والأمنية؟.

أتبع الباحث المنهج الاستقصائي في سبيل تحري المعلومات الدقيقة حول الموضوع، فضلاً عن الإفادة من المنهج التاريخي والتحليلي الوصفي لتحيل الأحداث التي تناولها البحث.

وللإحاطة بموضوع البحث قسم إلى مبحثين، ناقش الأول: "الأسس المعتمدة في بناء المؤسسة العسكرية بعد عام 2003" وأوضحنا فيه أثير الاحتلال بحلّ مؤسسة الجيش العراقي ومؤسسات الدولة الأخرى، وركزنا على أسس البناء الجديدة لهذه المؤسسة. أما المبحث الآخر فتناول: المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية، وبينا فيه عوامل الانجاز ودواعي الإخفاق التي أحاطت بتلك المؤسسة. وتضمنت الخاتمة أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول: الأسس المعتمدة في بناء المؤسسة العسكرية العراقية

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها في الحادي عشر من تشرين الثاني 1918، كان من نتائجها انتصار كتلة دول الوفاق بقيادة بريطانيا وهزيمة كتلة الوسط بقيادة ألمانيا، وترتب على ذلك خضوع العراق والمنطقة العربية للانتداب (Mandate) وفقاً لمقررات مؤتمر سان ريمو في 25 نيسان/ابريل 1920 الذي قضى بوضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني بعد مصادقة عصبة الأمم (League of Nation) عليه[1].

هذا القرار ومضامينه السياسية سبب صدمة للعراقيين الذين كانوا يتطلعون إلى الاستقلال، ولما خاب أملهم به، بادروا بالدفاع عن حقوقهم المشروعة من خلال ثورة العشرين التي انطلقت من الرميثة في 30 حزيران 1920[2]، وقد نجحوا في تحقيق ذلك عندما اجبروا سلطة الاحتلال الأول(1917-1932) على تبني فكرة الحكم غير المباشر، وكان من نتائجها تأسيس الدولة العراقية الحديثة بعد تشكيل أول حكومة عراقية مؤقتة في 23 تشرين الأول 1920 برئاسة عبدالرحمن النقيب[3]، إذ أسندت حقيبة وزارة الدفاع الوطني إلى الفريق جعفر العسكري وحقيبة الداخلية إلى طالب النقيب، وكل ذلك بإشراف مباشر من السير (برسي كوكس)[4] المندوب السامي البريطاني في العراق، وفي 23 أب1921 تم تنصيب الأمير (فيصل بن الحسين) نجل (شريف مكة) ملكاً للعراق ليعلن قيام النظام الملكي في العراق[5].

ومع تشكيل الوزارة النقيبية الأولى جرى إدخال العراقيين لأول مرة ضمن الهياكل الإدارية الجديدة ومن ضمنها المؤسسة العسكرية[6].. والمهم هنا معرفة الواقع والرؤية العراقية العسكرية عند تأسيس الجيش العراقي في السادس من كانون الثاني عام 1921، وبلا شك كانت هذه السنوات الطويلة حافلة بالأحداث والمتغيرات كما شهدت تحولات كبيرة وجذرية في مؤسسته وعقيدته وتوجهاته فضلاً عن التدخلات الحكومية المختلفة في صبغة هذه المؤسسة منذ تأسيسها.

المطلب الأول: أسس بناء المؤسسة العسكرية العراقية قبل الاحتلال الأمريكي

المقصود بالمؤسسة العسكرية من وجهة نظر عسكرية بحته هي: "مجموعة القوات المسلحة الدائمة منها وشبه الدائمة، وكذلك القوى النظامية شبه العسكرية منها كالشرطة والأمن والمخابرات وقوات الحدود، كما تضم قيادات ودوائر عليا ووسطية ودنيا ومديريات وآمريات ومؤسسات تدريبية ومراكز وكليات وجامعات عسكرية، كما تظم معامل ومصانع ومنشات ودوائر ارتباط مختلفة قد تكون عسكرية من كافة الوجوه أو مرتبطة مع جهات ودوائر مدنية"[7].

واستكمالاً لخطوات بناء الدولة العراقية، طرحت فكرة تأسيس الجيش العراقي في أول اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة عبد الرحمن النقيب من قبل الفريق جعفر العسكري وقد كلف العسكري بمهمة تأسيس الجيش العراقي مستعيناً بصهره المقرب(نوري السعيد) الذي أصبح رئيساً لأركان الجيش في شباط 1921، والى جانبه عشرة ضباط لإدارة الوزارة والإعداد نواة المؤسسة العسكرية العراقية بالتنسيق والتوجيه المستمر من قبل الإدارة البريطانية[8].

وعلى أثر ذلك، تم تشكيل لجنة تابعة لوزارة الدفاع العراقية في السادس من كانون الثاني 1921 مهمتها دراسة الوضع العسكري في العراق ووضع الأسس السليمة لبناء المؤسسة العسكرية وكان من أولويات مهامها[9]:

1. ترتيب القوانين والنظم العسكرية.
2. تهيئة الخطط اللازمة واللوائح التوضيحية للحالة العسكرية في العراق.
3. معرفة الاحتياجات من المواد العسكرية.

وعلى الفور تم تشكيل أول فوج من المتطوعين الجدد باسم فوج موسى الكاظم في بغداد بتاريخ 1921/7/21، بعدها نقل الفوج إلى الحامية البريطانية في مدينة الحلة، وفي 1921 /8/10 تم تشكيل الفوج الثاني مع سرية للخيالة[10]، وقد اعتبرت الخدمة في الجيش تطوعية وليست إلزامية، وبعد تسلم الملك فيصل الأول الحكم في العراق أولى اهتماماً واضحاً في بناء المؤسسة العسكرية وضمن لها الإمدادات والمساعدات العسكرية مع استحداث تشكيلات جديدة شملت القوة الجوية والبحرية وحرس الحدود من خلال عقد معاهدة مع الحكومة البريطانية عام 1922[11].

وكانت دوافع تأسيس الجيش مختلفة نسبيا بين الجانبين العراقي والبريطاني مما أدى إلى ان تكون محورا مركزيا للصراع بين الطرفين استمر لغاية منتصف الثلاثينيات، اذ كان البريطانيون يريدون ان تنحصر مهمة الجيش كقوة قمع داخلية أكثر منه قوة لحماية حدود الدولة وسيادتها، فقد تجسد هذا الصراع في بعض جوانبه في فكرة: هل يكون التجنيد إجبارياً أم تطوعياً؟ وقد طرحت هذه الإشكالية مع بداية عشرينات القرن المنصرم. لقد نجح البريطانيون في إقرار تصوراتهم عن ماهية الجيش ومهماته لغاية عام 1935 بصدد فكرة التطوع على الرغم من انتهاء الانتداب البريطاني

بموجب معاهدة عام 1930 وحصول العراق على استقلال الرسمي أثر دخوله عصبة الأمم عام 1932[12].

وتغير الحال في عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية (17 اذار1935 ـــــ 29 تشرين الأول1936) حيث أصدرت الإرادة الملكية آمراً بتنفيذ قانون الدفاع الوطني ذي الرقم (237) لعام 1934 وأصبح نافذاً اعتباراً من 12 /1935/6، عارضته بريطانيا، كما عارضه بعض شيوخ العشائر وبخاصة مناطق الفرات الأوسط، ومع ذلك فقد صادق البرلمان العراقي على القانون بالإجماع، وحظي بترحيب اغلب المدن العراقية، إذ أسهم القانون في تعزيز دور المؤسسة العسكرية واحدث تطوراً في إمكانياتها القتالية، فقد قفز عدد أفراد الجيش من (1200) جندي عام 1933 إلى ما يزيد عن (20000) عشرون ألف جندي عام 1936، ووصل العدد إلى (43400) في نهاية عام 1938، وارتفعت ميزانية المؤسسة العسكرية من 22% من حجم الإنفاق الحكومي العام إلى 32% منه، وازداد عدد طائرات سلاح الجو العراقي من (9) طائرات عام 1932 إلى (116) طائرة بعد قيام الحرب العالمية الثانية[13].

لقد جاء إقرار قانون التجنيد العام بعد جدل سياسي استمر لأكثر من خمسة عشر عام مع الحكومة البريطانية التي كانت تعتمد على قوات الليفي في مواجهة الثورات والحركات الشعبية في العراق[14]. لذلك بقيت ماهية النظريات العسكرية والأداء والأسلحة هي المؤثرة في السياسية التي رسمتها بريطانية للحكومات العراقية حتى نهاية العهد الملكي وقيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958.

لقد لفت العقيدة العسكرية العراقية في العهد الملكي بثوب القومية العربية وبمباركة ضباطه الأوائل ذوي الميول القومية، ولكن بطبيعة الحال لم تكن الفكرة القومية آنذاك بالشوفينية التي انتهجتها لاحقاً ومن الجدير بالذكر إن الأولوية في مرحلة تأسيس الحكومة والجيش لم تولَ للجيش بل وليت لوزارة الداخلية.

بينما كانت المؤسسة العسكرية ركن المخطط السياسي للتغير عام 1958، وكانت أداة الانقلابيين في تحقيق انقلابهم الشهير في 14 تموز 1958، بل إن السلطة الحاكمة كانت عسكرية أيضاً بقيادة الزعيم (عبد الكريم قاسم) وهو ضابط عسكري. فالجمهوريون في العراق، وصلوا للحكم من خلال المؤسسة العسكرية، وان الصفة القومية العربية قد غلبت عليها منذ نشأتها[15]. وبالتالي هم يدركون دورها وقد حرصوا كل الحرص على تبنيها لعقائد وإيديولوجيات خاصة بهم لكي تضمن استمرار بقائهم في السلطة، كما عملوا على تغيير قادتها الكبار وجعلهم خاضعين لسلطاتهم عن طريق سحب قيادة المؤسسة العسكرية برأس السلطة حتى لو كان مدني وغير مهني بالشؤون العسكرية[16].

خلاصة القول، لقد كانت نخب الحكم آنذاك غالباً ما تستند إلى بعض قادة المؤسسة العسكرية لحماية مصالحهم وتهديد خصومهم، وكان أول تدخل للمؤسسة العسكرية العراقية هو الانقلاب

العسكري الذي قادة الفريق بكر صدقي عام 1936، ثم تلته خمس انقلابات عسكرية في العهد الملكي، واستمرت حتى في العهد الجمهوري، ولعل احد أسباب ذلك، هو الاختلافات الفكرية والرؤى الفلسفية وتضارب المصالح بين نخب الحكم وتناقض التوجهات والأهداف لمكونات القاعدة الجماهيرية الاجتماعية التي كان كل عنصر منها يركز على تحقيق المصالح الذاتية للنخب على حساب الهوية العراقية الوطنية والمصلحة العامة.

وعلى الرغم من القيود السياسية للمؤسسة العسكرية في العراق والتردي الكبير الذي غلفته بها وخاصة في الجانب الأيدلوجي والتوجيه نحو ملفات سياسية خالصة، كان النظام السياسي في العراق يعمل على تجهيز المؤسسة العسكرية بأفضل الإمكانات والأسلحة والتدريبات وسرعان ما زجها بحرب من أطول الحروب النظامية المعاصرة وهي الحرب العراقية – الإيرانية بين العامين (1980 – 1988) فالحرب الطويلة أنهكت الجيش وخلفت أثار وتداعيات كبيرة[17] سرعان ما تطورت سلبياً بدخول القوات العراقية للكويت في 2/8/ 1990 وما أعقب ذلك الحدث من حرب مدمرة (حرب الخليج الثانية) عام 1991، ثمَ إدخال العراق في حصار اقتصادي شامل وظالم ضمن عقوبات دولية مفروضة من الأمم المتحدة، هذه العقوبات أنهكت المجتمع العراقي وبخاصة المؤسسة العسكرية بشخوصها ومعداتها، وولد تفشي ظاهرة فساد مالي وأداري كبير داخل مؤسسات الدولة، آثرت بشكل كبير على بنية المؤسسة العسكرية العراقية مع تصاعد البنية الشخصية والحزبية، ومع كل هذه التداعيات البنيوية، زجت المؤسسة العسكرية بحرب جديدة ضد الولايات المتحدة التي تمتلك أقوى جيش في العالم وكانت النتيجة تدمير ما تبقى من بنية هذه المؤسسة العريقة والتي كانت تعدَ سادس قوة عسكرية في العالم، وباحتلال العراق ودخول القوات الأمريكية بغداد في التاسع من نيسان 2003 حلَت هذه المؤسسة بكافة تشكيلاتها من قبل دولة الاحتلال.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي بين قرار الحلَ وإعادة التشكيل

شكل الاحتلال الأمريكي للعراق في التاسع من نيسان 2003 مرحلة مهمة في المنطقة العربية بعامة، والعراق على وجه الخصوص، ودخل العراق مرحلة جديدة بكل معطياتها وتفاصيلها، منها ما هو ايجابي تمثل: بتغيير نظام الحكم السابق والشروع بنظام ديمقراطي جديد، ومنها ما دون ذلك سلبي تميز: بانتشار الطائفية والعنف والإرهاب واحتلال البلاد من قبل القوات الأجنبية.

كان الرئيس الأمريكي السابق(بوش الابن)معبأً بحماس على قدرته بإمكانية تنفيذ المشروع الإمبراطوري الأمريكي الذي صاغته مجموعة من المحافظين الجدد تحت عنوان " المشروع الأمريكي للقرن الواحد والعشرون" والهادف تحديداً لجعل هذا القرن قرناً أمريكياً بالكامل،لان ما متاح له يمكنه ويؤهله أن ينفذ ذلك المشروع، خاصة وان تحت يديه جيشاً هائلاً وكبيراً من حيث العدَة والعدد، وهذا يستوجب عليه أن يظهر شكل القوة ووجه السلاح الذي يخيف به الأعداء ويحيد المتردد وهذا هو دور القوات المسلحة التي كانت مهيأة له[18]. لقد انتصرت الإمبراطورية الأمريكية في الحملتين الحربيتين

ضد العراق وأفغانستان التي تصفهما بالدولتين المارقتين[19]، فلماذا شكل هذان "النجاحان" إخفاقاً في الحرب على الإرهاب؟.

وبغض النظر عن جميع المبررات الأمريكية لاحتلال العراق ومدى شرعيتها، فقد جهزت الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها كل قدراتها وإمكانياتها للشروع بعملية الاحتلال متجاوزة الشرعية الدولية لمنظمة الأمم المتحدة، بعد أن أدركت أنها غير قادرة على أن تطوعها حسب مصالحها ومشيئتها ولاسيما في ظل اعتراض دول مهمة مثل : فرنسا وألمانيا وروسيا[20]، هذا الاعتراض ولد اعتقاد لدى قادة الولايات المتحدة بان منظمة الأمم المتحدة أضحت عاجزة على اتخاذ القرارات الضرورية وهذا ما صرح به نائب الرئيس الأمريكي السابق(ديك تشيني) حول الأمم المتحدة :" يجب تحديها وانتقادها، وان تتحمل المخاطرة بان تصبح دون أهمية وستكون هي الخاسرة إذا لم تقم بما هو ضروري"[21].

وبعد ثلاثة أسابيع من بدء الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق، وقعت بغداد تحت الاحتلال، ودمرت البنية التحتية العراقية وحلت المؤسسة العسكرية العراقية وجميع تشكيلاتها الأمنية، التي لم تكن قد تأثرت سلباً بشكل كامل، بل أن هناك فيالق الجناح الشرقي/الشمالي/ الشمالي الغربي لم تتأثر جدياً، بل أن بعض وحداتها لم تتأثر بأكثر من نسبة تدمير 20% كما تشير إلى ذلك بعض الدراسات والبحوث الأمريكية الصادرة عن مراكز البحوث([22]). وتأسيساً لما تقدم سنتناول أهم قرارين اتخذتها دولة الاحتلال تجاه المؤسسة العسكرية العراقية وهما:

أولاً: قرار حلّ المؤسسة العسكرية وتداعياته الأمنية

لقد اصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (1483) في 2003/5/5، الذي اعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا دولتا احتلال، وعليهما مسؤولية أخلاقية وإدارية في إدارة الشؤون العراقية لحين إعادة السلطة إليهم، فعين في البداية الجنرال الأمريكي المتقاعد (جي كارنر) وبعد مضي خمسة أسابيع على تسلمه السلطة اعفي من منصبه، ونصب السفير الأمريكي (بول بريمر) حاكم مدني على العراق، سارع الأخير ومنذ تسلمه المنصب باتخاذ قرارات مهمة في مقدمتها حلّ المؤسسة العسكرية وتفكيك مؤسسات الدولة العراقية الأخرى[23].

تحتم أخلاقيات القتال أن يتم ترتيب وقف إطلاق النار أو عقد الهدنة كوسيلة لإنهاء القتال والتفاهم على الخطوات اللاحقة. لذلك فان القوات المسلحة العراقية لم تعترف للعدو بأي نصر أو فوز في النزاع، والرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) نفسه لم يعلن في الأول من أيار 3003 إلا انتهاء الأعمال القتالية الرئيسة.إذاً ما هي الأسباب التي دعيت الحاكم المدني الأمريكي(بول بريمر) لإصدار أمره السيئ الصيت بحلّ المؤسسة العسكرية العراقية؟.

لقد أصدر بول بريمر الذي نصبته دولة الاحتلال مديراً لإدارة سلطة الائتلاف المؤقتة أمراً إدارياً بالرقم(2) في 2003/5/23 يقضي بحلّ الكيانات العراقية انسجاماً مع قرارات مجلس الأمن

الدولي بما فيها القرار رقم(1483) لسنة 2003، وبناءً على قوانين وأعراف الحرب، نص الأمر على" تحلَ بموجب هذا الأمر الكيانات العراقية المشار إليها في الملحق المرفق ومنها:(وزارة الدفاع بكافة تشكيلاتها، وزارة الدولة للشؤون العسكرية، جهاز المخابرات، مكتب الأمن الوطني، مديرية الأمن العام، جهاز الأمن الخاص، الحرس الجمهوري)[24].

فبعد ان كانت المؤسسة العسكرية العراقية قبل قرار الحل قد بلغ عدد أفرادها أكثر من مليون ضابط وجندي، موزعين على ثمانية فيالق، تشكل بمجملها (57) فرقة مدرعة والية ومشاة، يضاف إليها قوات الحرس الجمهوري نحو (150) ألف شخص، ومن الأسلحة (4500) دبابة، و(2500)ناقلة أشخاص مدرعة، و(2500) مدفع مختلف العيار، وأكثر من (625) طائرة مقاتلة و(500) طائرة سمتيه[25]. فضلاً عن سلاح الصواريخ التي يصنع ويحور البعض منه داخل العراق من قبل منشات التصنيع العسكري، أصبحت هذه المؤسسة بعد صدور القرار في حالة من الفوضى والضياع وفقد منتسبيها جميع الحقوق بعقل قرارات دولة الاحتلال.

والملفت للنظر أن قرار(بول بريمر) حلَ الجيش العراقي اعتبر لاحقاً بغلطة كبيرة[26]، لان المؤسسات هي بنيان كياني من صنع الإنسان، ترتكز على قواعد قانونية دستورية موثقة أو عرفية، يقوم عليها تنظيم المجتمع، والمؤسسة قد تكون خاصة أو عامة، وتكتسب بعد إنشائها الصفة المعنوية، وتصبح مستقلة عن الأشخاص الذين إنشاؤها ولا تزول بزوالهم، والدولة هي ابلغ مثل على المؤسسة التي تبقى وتتطور بعد أن يزول مؤسسها. فهي " مؤسسة المؤسسات" حسب تعبير مارسيل بريلو[27].

وفي تصريح سابق لصحيفة الشرق الأوسط السعودية قال بول بريمر:" إن قرار حلَ الجيش العراقي كان صحيحاً بصورة كاملة، وفي الحقيقة لم يكن الجيش العراقي موجوداً أصلاً "[28]. هذا التصريح فيه مفارقة ونفاق صريح، فالجيش كان موجوداً وكان يمكن تدارك الأمور لو أن نية قوات الاحتلال ومن معها لم تكن متوجهة أساساً لتدمير هذه المؤسسة ومؤسسات الدولة العراقية بكاملها.

هذا القرار وقرارات مهمة أخرى اتخذها بريمر، منها إقصاء العسكريين العراقيين من الحياة العسكرية والمدنية وحرمانهم من جميع حقوقهم، سبب وبالتضافر مع عوامل أخرى اندفاع عدد من الضباط والجنود السابقين بالانضمام إلى المقاومة العراقية شعوراً بالظلم والحرمان، والبعض الأخر لجأ إلى الجماعات المسلحة الأخرى بعد حرمانهم من الحقوق والمستحقات الوظيفية، هذه الأخطاء وغيرها أسهمت بزعزعة الوضع الأمني للعراق الجديد وأدخلت البلاد في أزمات ومتاهات أوصلته إلى شفير هاوية في مرحلة ما، ولمعالجة الموقف اتخذت الحكومة العراقية عام 2005 قراراً لإعادة تشكيل المؤسسة العراقية بإعادة الضباط القدامى مع استثناء بعض الرتب الكبيرة وإحالة البعض الأخر على التقاعد حلاً لقرار خاطئ سابق وأن أصدره الحاكم بريمر عام 2003 ولكنه حلاً جاء متأخراً[29].

لقد سعت الحكومات العراقية التي تعاقبت على حكم العراق في حل مشكلة المؤسسة العسكرية السابقة حلاً جذرياً من خلال دعوة جميع الضباط الراغبين بالعودة للجيش الجديد أو الإحالة على

التقاعد والعمل على إكمال معاملاتهم الرسمية بالتزامن مع حلَ مشكلة ملف أعضاء حزب البعث المنحل من خلال تأسيس هيئة المسائلة والعدالة[30].

ثانياً: إعادة تشكيل الجيش العراقي

بعد قرار حلَ المؤسسة العسكرية العراقية بخمسة أشهر تقريباً، اصدر مدير إدارة سلطة ألائتلاف بول بريمر أمراً إدارياً بالرقم (22) في 2003/8/8، للإعادة تشكيل جيش عراقي جديد، جاء فيه: "انسجاماً مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها القرار رقم(1483) لسنة 2003، وبناءً على قوانين وأعراف الحرب، جاء هذا الأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة لتشكيل جيش عراقي جديد بوصفه الخطوة الأولى نحو تشكيل قدرة وطنية للدفاع في العراق الحرَ، وإدراكاً للحاجة البدء وعلى وجه السرعة وبدون تأخير في تشكيل قوة عسكرية للدفاع الوطني، وانطلاقاً من إدراك هذه الحاجة لابد من إشراك المؤسسات الحكومية الأخرى في تحديد بنية المؤسسة العسكرية الناشئة التي توكل إليها إغراض محددة في هذا الأمر، وتشمل على وجه التحديد القوات البرية التي تجند وتدرب وتنظم تشكيل قوة عسكرية للدفاع عن العراق الجديد". وتضمن أمر سلطة الائتلاف:" أن الجيش العراقي الجديد مؤسسة الغرض منها توفير قدرة تسهم في أمن العراق أثناء فترة ولاية سلطة الائتلاف المؤقتة، ويكون استمرار وجود الجيش العراقي الجديد بعد انتهاء فترة ولاية سلطة الائتلاف مرهون بقرار من الحكومة التي سيشكلها شعب العراق في المستقبل، والتي ستمثله ويعترف بها المجتمع الدولي، ولا يشغل المراكز القيادية العليا في هذا الجيش سوى الضباط العراقيين، ويتولى المدير الإداري لسلطة الائتلاف قيادتها وبكافة الصلاحيات التي كانت مناطة سابقاً بوزارة الدفاع للسيطرة على الجيش الجديد"[31].

كما حددت سلطة الائتلاف الخدمة في الجيش العراقي الجديد بأنها خدمة طوعية ولمدة محددة لا تتجاوز (26) شهراً، رهناً بقرار من حكومة التي يشكلها الشعب، لا تمدد الخدمة إلا في حالات الطوارئ ، التي يعلنها رسمياً المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة، وان لا يقل سن التجنيد عن (18)سنة. مع توافر الشروط الآتية[32]:

1. عدم ارتباط المتطوع للخدمة بالمنظمات المتطرفة أو مجموعات أخرى تستخدم العنف أو تؤدي إلى استخدام العنف لإغراض سياسية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.
2. لا يجوز لأعضاء الجيش العراقي الجديد أن يكونوا في حزب سياسي، أو منظمة سياسية أو جمعية سياسية.

بعد قرار بريمر بتشكيل الجيش الجديد بحدود (17) فرقة ولكل فرقة (4) ألوية، أصبحت اغلب تشكيلاته برية الطابع وذات تجهيز خفيف، الغرض منه الانتشار داخل المدن لتجنيب قوات الاحتلال الاحتكاكات المباشرة مع الأهالي خشية تضاعف أعداد القتلى والجرحى من بين صفوف قوات التحالف التي لم تكن تتوقع ما أصابها من إصابات، وكان الاعتماد الرئيسي على قوات الاحتلال البرية والجوية والبحرية قبل وبعد وأثناء المعارك والمواجهات والملاحقات المسلحة مع القوى المناهضة للاحتلال

وعملياته السياسية والعسكرية، وبعد أن بدأ الانسحاب التدريجي للقوات الغازية، وإناطة المسؤوليات الأمنية بالقوات العراقية المستحدثة تزايدت أعداد المنتسبين للجيش والشرطة وحماية المنشات وحرس الحدود والاستخبارات العسكرية والمدنية بشكل مضاعف حتى خمنها البعض بالمليونية، نسبة للسجلات الفعلية والوهمية التي يتربح من ورائها القائمين على الأحزاب الطائفية والعنصرية والمناطقية التي تتحكم بشؤون العراق الجديد، وبحساب متوالي لموازنات التشغيل للأعوام الماضية يتضح بأن حصة الأمن والدفاع فيها تزيد عن (15%) بالمائة سنويا، يضاف إليه ما استخدمته رئاسة مجلس الوزراء لأغلب مكونات الملاحق التكميلية وللغرض نفسه[33].

ويرى بعض المتابعين للشأن العراقي، أن عملية بناء المؤسسة العسكرية الجديدة كما هو متوقع تعوزها النظرة الصائبة والمهنية والعلمية التي يتصف بها علم التنظيم العسكري بأسسه المعروفة. وشهدت بداية التشكيل جمع لإعداد يسلحون بما يتيسر من أسلحة، يوضع على رأس كل جماعة منهم ضابط يمنح رتبة لا تتلاءم وخبرته ولا إعداده العسكري. وكان الهدف واضح وهو استيعاب مليشيات الأحزاب السياسية والدينية من جهة وتهيئة معين مسلح بأي شكل من الأشكال لكي يتصدى إلى ما يسمى بالعمليات الإرهابية[34]. وأقر موفق الربيعي مستشار الأمن الوطني العراقي السابق بحصول أخطاء على يد حكومة رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، وخاصة ما يتعلق بهيكلية القوات المسلحة[35].

لقد سعت جهات وطنية أخرى إلى اعتماد النصوص الدستورية في إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية وبعقيدة مبنية على أسس وطنية بعيداً عن الحزبية.. وان عقيدة يحكمها الدستور الوطني, تجعله بعيداً عن التسييس في أداء مهامه وأعماله، والسؤال، هل بالإمكان تصحيح المسار المتبع ليكون جيشاً ملتزماً بالعقيدة الوطنية التي تجعله حامياً للبلاد والمواطنين؟، خاصة ونحن نخوض حرباً ضد الإرهاب بكل إشكاله. وهذا ما أكد عليه رئيس مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة العراقية السابق نوري كامل المالكي: أن "في جيشنا الباسل تلتقي كل مكونات شعبنا بأخوة ومحبة وشراكة حقيقية في تنفيذ المهام والواجبات، ولقد تمكنا والحمد لله أن نعيد بنية الجيش العراقي الوطني عدةً وعتاداً وتزويده بالأسلحة التي تمكنه من الدفاع عن ارض الوطن أو المساهمة إلى جانب الأجهزة الأمنية في ضبط الأوضاع الأمنية الداخلية ومواجهة الهجمة الإرهابية الشرسة"[36].

لقد نص الدستور العراقي النافذ في المادة التاسعة –أولاً/1 " تتكون القوات المسلحة والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعى توازنها وتمثيلها دون تمييز أو إقصاء، وتخضع لقيادة السلطة المدنية وتدافع عن العراق ولا تكون أداة لقمع الشعب العراقي ولا تتدخل في الشؤون السياسية، ولا دور لها في تداول السلطة"[37]. والحقيقة إن الواقع يؤكد عدم اكتمال البنية المؤسساتية للجيش العراقي الجديد بسبب أزمة التغلغل التي أصيبت بها العملية السياسية ويرجع ذلك إلى[38]:

1. هشاشة الوضع الأمني في العراق الناتج عن ضعف التدريب للقوات الأمنية والعسكرية والشرطة، مع تفشي خطر المليشيات المستديم على الوضع الأمني، ولا ريب في أن التنازع السياسي الراهن وفقدان الثقة بين القيادات السياسية والعسكرية، وانحيازها لمن يخاطبها على أساس المناطقية أو الهوية المذهبية الضيقة، فضلاً عن التشكيك في قدرة المؤسسة العسكرية في حفظ الأمن بعد إعادة تشكيلها عام 2003.
2. خضوع المؤسسة العسكرية إلى سياسة المحاصصة في توزيع الحقائب الوزارية(الدفاع للعرب السنة، والداخلية من حصة العرب الشيعة، أما رئاسة الأركان فهي من نصيب الكرد)، وتنزل طريقة الحصص حتى قادة الفرق والألوية العسكرية، بل وامتدت حتى طلبة الكليات العسكرية وقوى الأمن الداخلي.

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية في مواجهة التنظيمات الإرهابية في العراق

المطلب الأول: نشأت وتطور التنظيمات الإرهابية في العراق

لم يبرز "داعش" فجأة على سطح الأحداث بالعراق وسوريا في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بل كان الوليد الشرعي لتنظيم القاعدة الذي تشكل في العقد التاسع من القرن العشرين عملياً وبمساعدة كبيرة جداً من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وباكستان في حربها ضد الاتحاد السوفييتي والحكومة الأفغانية في أفغانستان. وقد انشق تنظيم "داعش" عن تنظيم القاعدة في العقد الثاني من هذا القرن واستقل في عمله عنه وعن جبهة النصرة، التي ما تزال في علاقة قوية وتبعية لتنظيم القاعدة. وفي أوائل القرن الجديد وجه تنظيم القاعدة أعداداً غير قليلة من عناصره المنحدرة من أصول ودول عربية والمتدربة في أفغانستان على أيدي هذا التنظيم إلى العراق[39].

لقد انبثقت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا من تنظيم القاعدة (قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين) والمعروفة أكثر باسم تنظيم القاعدة في العراق وهى التي شكلها أبو مصعب الزرقاوي في عام 2004، الذي كان قد شارك في قوات المقاومة ضد القوات التي تقودها الولايات المتحدة وحلفائهم العراقيين في أعقاب غزو العراق عام 2003، وخلال 2003-2011 حرب العراق وذلك جنبا إلى جنب مع غيرها من الجماعات السنية المسلحة، ثم تشكل مجلس شورى المجاهدين ليمهد أكثر لدولة العراق الإسلامية[40] تتمتع بحضور قوي في المحافظات العراقية (الأنبار، نينوى، كركوك، وأكثر تواجدا فى صلاح الدين، وأجزاء من بابل، وديالى وبغداد)، وزعمت أن بعقوبة باعتبارها عاصمة. ومع ذلك، فإن محاولات الدولة الإسلامية في العراق العنيفة لإحكام السيطرة على أراضي جديدة أدت إلى رد فعل عنيف من العراقيين السنة وغيرهم من الجماعات المتمردة، مما ساعد على دحر حركة الصحوة وتدنى سيطرتها [41].

كان لداعش صلات وثيقة مع تنظيم القاعدة حتى شباط عام 2014، حيث أنه بعد صراع على السلطة استمر لمدة ثمانية أشهر، قطع تنظيم القاعدة كل العلاقات مع جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام، ردا على وحشيتها وما قيل "الاستعصاء سيئ السمعة"(42).

كان تنظيم "داعش" لديه (4000) مقاتل في صفوفه عندما احتل الموصل في العاشر من حزيران عام 2014، نفذوا هجماتهم على أهداف حكومية وعسكرية، وأعلن التنظيم مسؤوليته عن الهجمات التي أسفرت عن مقتل الآلاف من المدنيين، وفي آب عام 2014 ادعى المرصد السوري لحقوق الإنسان أن التنظيم قد زادت قوته إلى (50000) مقاتل في سوريا و(30000) في العراق(43). هدف "داعش" الرئيسي هو إقامة الخلافة في المناطق ذات الأغلبية السنية في العراق، وبعد مشاركته في الحرب الأهلية السورية، توسع هدفه ليشمل السيطرة على المناطق ذات الأغلبية السنية في سوريا أيضاً، وقد أعلنت الخلافة يوم 29 حزيران عام 2014، وأصبح أبو بكر البغدادي يلقب بـــ (أمير المؤمنين إبراهيم الخليفة)، والجماعة قد تم تغيير اسمها إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام (44).

علماً ان تكوين الدولة الإسلامية في العراق بدأ منذ 10/15/ 2006 إثر اجتماع مجموعة من الفصائل المسلحة ضمن معاهدة حلف المطيبين وتم اختيار "أبو عمر" زعيماً لها، ومن ثم تبنت العديد من العمليات الإرهابية النوعية داخل العراق آنذاك، وبخاصة بعد مقتل أبو عمر البغدادي في 2010/4/19، أصبح أبو بكر البغدادي زعيما لهذا التنظيم، وشهد عهده توسعاً في العمليات المسلحة المتزامنة ومنها(عملية البنك المركزي العراقي، ووزارة العدل، واقتحام سجني أبو غريب والحوت)، مع تلك الأحداث الجاريه في سوريا من الجماعات المسلحة المنتفضة والجيش الحرَ ضد القوات الحكومية وفي الفترة ذاتها تم تشكيل جبهة النصرة لأهل الشام أواخر سنة 2011، وسرعان ما نمت هي الأخرى لتصبح في غضون أشهر من أبرز القوى المقاتلة في سوريا، وفي 2013/4/9 وبرسالة صوتية بُثت عن طريق شبكة شموخ الإسلام، أعلن من خلالها أبو بكر البغدادي دمج فرع تنظيم القاعدة في سوريا (جبهة النصرة) مع دولة العراق الإسلامية تحت مسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام. واخذ نفوذها بالتوسع في الداخل السوري يوماً بعد اليوم(45). وفرض تنظيم "داعش"سيطرته على مساحة كبيرة من مدينة الفلوجة العراقية منذ أواخر كانون الأول 2013 ولحد الآن(46)، ثم توسع باتجاه مدينة الموصل بعد العاشر من حزيران 2014 ليفرض سيطرته عليها ويمتد إلى محافظة صلاح الدين وبقية المحافظات الأخرى دون أي مواجه تذكر من قبل القوات المسلحة والقوات الأمنية المتواجدة في تلك المدن إلا في حالات استثنائية محدودة... هذا الإخفاق المستمر كشف ضعف القوات العراقية وشكل حالة من الفوضى والخوف لدى جميع المواطنين العراقيين وافقدهم الثقة بالمؤسسة العسكرية صاحبة الانجازات الوطنية والقومية عبر مسيرة طويلة ولأكثر من ثمانين عام.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية وإخفاقها في مواجهة التنظيمات الإرهابية

دفعت الحرب على العراق في عام 2003 مزيد من الإسلاميين المتطرفين إلى العراق لخوض المعركة ضد الولايات المتحدة على أرض العراق وبعيداً عن حدود الولايات المتحدة وأوروبا، وقد حصل هذا فعلاً بناءً على إرادة ورغبات رئيس الإدارة الأمريكية جورج دبليو بوش ولجنة الأمن القومي والبنتاغون ووكالة المخابرات المركزية، إضافة إلى إنها كانت رغبة القوى اليمينية المتطرفة الحاكمة بإسرائيل. لهذا، شكل الاحتلال الأمريكي للعراق قطباً جاذباً جديداً بالنسبة إلى التنظيمات الإسلامية الجهادية، سواء لجهة المقاومة المسلحة أو لجهة توسع وانتشار الإيديولوجية التي توجه أصابع الاتهام إلى تحالف (يهودي– نصراني) يسعى إلى إخضاع المسلمين في مختلف أنحاء العالم، للحليف الطليق(إسرائيل)وما يمارس من قمع وإذلال بحق الفلسطينيين والعراقيين على حدٍ سواء[47].

حرص هذا التحالف وغيره على تفعيل الصراع العربي (الشيعي– السني) على مستوى الأحزاب الحاكمة والمليشيات التابعة لها من جهة، والصراع بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم بسبب عدم تنفيذ الاتفاقات من جهة ثانية، وممارسة السياسات الطائفية من قبل الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق والمستبدة بأمرها من جهة ثالثة، قادت كل هذه التناقضات متداخلة إلى اختلاط الأوراق بين المطالب العادلة لفئات واسعة من الشعب والمحافظات الغربية من العراق وبين القوى الإرهابية التي سعت إلى تبني تلك المطالب، مما أشعر البعض من أبناء الشعب من أتباع المذهب السني العرب خطأً بأن هذه القوى الإرهابية يمكنها أن تدافع عن مصالحهم وحقوقهم العادلة بعد أن يأسوا من تجذر السلطة المذهبية والعشائرية والطائفية[48].

وكلما أعاقت الحكومة الاتحادية تنفيذ تلك المطالب، كلما ازداد التلاحم والتفاعل بين القوى السلمية والشعبية وقوى الإرهاب، بحيث أصبح من الصعب التمييز والتفريق بينهما، مما أعطى القوى الإرهابية زخماً جديداً وقوة لا تمتلكها من حيث المبدأ. وهذا بالذات هو ما حصل في سوريا، إذ كلما طال أمد الحرب كلما تعززت القوى الإرهابية على حساب قوى الثورة الشعبية ضد النظام وانتقلت جماعات من قوى المعارضة المدنية إلى القوى الإرهابية. في هذا الجو نمت وتطورت قوى "داعش" بالعراق. والسؤال، كيف نما واستفحل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا المعروف بـ "داعش"؟. ولماذا هب العالم وحشد وتحالف لمحاربة "داعش" بعد خراب الموصل؟.

لقد بدا الأمر للكثير من الشعوب والقوى السياسية على حقيقته واقتنعت بأن بعض الدول الكبرى المتحكمة بالسياسة الدولية وصراعاتها ومصالحها راغبة حقاً بمثل هذه الحروب المحلية لأنها المستفيدة الوحيدة منها من أوجه كثيرة، في حين أن الخاسر الأوحد هي شعوب هذه الدول. كما إن البعض من الدول الكبرى كان يعلم علم اليقين بأن دولاً بعينها تمول وتجَّهز قوى الإرهاب بالمال والسلاح والرجال لتواصل نزاعاتها الدموية دون طائل[49].

المطلب الثالث: تنظيم "داعش" وتداعياته بعد احتلال الموصل

أولاً: احتلال الموصل من قبل "داعش" وفشل المؤسسة العسكرية

إن ما حصل جراء غزو واجتياح مدينة الموصل مركز محافظة نينوى والمدن والأرياف التابعة لها من قبل تنظيم "داعش" الإرهابي وإجبار أكثر من 4800 أسرة على النزوح من مساكنها إلى مناطق أخرى خارج المحافظة وبخاصة في محافظات إقليم كردستان العراق كونها أكثر أمناً[50] واخذ التنظيم بالتوسع صوب محافظة كركوك والأنبار وصلاح الدين وتعزيز مواقعه بالفلوجة وغيرها وهدد مدن إقليم كُردستان، وهي النتيجة المنطقية لتلك العوامل التي سببتها سياسة حكومة نوري المالكي والتي أسهمت بدورها في تمكين التنظيمات الإرهابية من تجنيد أبناء المحافظات التي تشعر بالتهميش[51]، ولكن العامل المركزي الذي أجج كل العوامل الأخرى وساعدها هو نظام توزيع مراكز ومناصب ومؤسسات الدولة العراقية على أسس طائفية وأثنية والتي ما تزال معمولاً بها فضلاً عن تضييع الهوية الوطنية للمجتمع.

وكشف اللواء الركن مهدي الغراوي قائد العمليات في محافظة نينوى ومركزها الموصل، عن حقائق خطيرة حول سقوط الموصل من قبل تنظيم "داعش" الإرهابي متهماً ثلاثة من كبار قادة المؤسسة العسكرية لما حدث في الموصل وهم(نوري المالكي ، عبود قنبر، وعلي غيدان)[52] وذكر الغراوي، بحسب تقرير نشرته "رويترز"، أنه "طلب تعزيزات من أكثر القادة تمتعاً بثقة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي لأن الجيش العراقي كان منهكاً، ولكن تجاهل الضباط هذا الطلب"، واستطرد قائلاً:" أن دبلوماسيون في بغداد نقلوا معلومات عن هجوم محتمل على الموصل وقيل لهم أن قوات عراقية خاصة ترابط في الموصل وبإمكانها التعامل مع أي تطورات"[53]، وفي الرابع من حزيران 2014 حاصرت الشرطة الاتحادية في الموصل القائد العسكري لتنظيم "دولة العراق الإسلامية"، ولكن الأخير فضل أن يفجر نفسه على الاستسلام، وتمت العملية بإشراف الغراوي مباشرةً، وفي الساعة الثانية والنصف صباح اليوم السادس من حزيران عاد الغراوي ورجاله إلى غرفة العمليات بعد تفقد نقاط التفتيش في المدينة، وفي تلك اللحظة كانت قوافل من عجلات البيك أب تتقدم من اتجاه الغرب عبر الصحراء التي تقع فيها الحدود الفاصلة بين العراق وسوريا، وكان بكل عجلة أربعة من مقاتلي "داعش"، شقت هذه القوافل طريقها إلى نقاط التفتيش التي لم يكن فيها سوى جنديان فقط لتدخل المدينة بسهولة، وبحلول الساعة الثالثة والنصف صباحاً كان مقاتلوا "داعش" يحاربون داخل الموصل، وبعد ثلاثة أيام ترك الجيش العراقي مدينة الموصل ثاني أكبر مدن العراق للمسلحين بدوت قتال، أدى سقوط المدينة إلى سلسلة من الأحداث التي مازالت تهدد أمن العراق، وقد اقترب مقاتلوا التنظيم لمسافات قريبة من العاصمة بغداد، أدى الحادث إلى سقوط أربع فرق عراقية مع كافة معداتها وأسلحتها الحربية بأيدي الإرهابيين، وأسر ومقتل آلاف الجنود العراقيين[54]. أسهم هذا الهجوم في إزاحة المالكي عن الولاية الثالثة، وسرع في تشكيل الحكومة الجديدة التي اكتملت حقائبها الوزارية جميعاً بما فيها وزارتي

الدفاع والداخلية وفقاً للتوقيتات الدستورية وهي لأول مرَة تحصل منذ عام 2003، كما دفعت أحداث الموصل وتداعياتها القوى الغربية وحلفاءها إلى الشروع بتشكيل تحالف دولي لمقاتلة تنظيم "داعش"، رداً على الجرائم التي ارتكبها بحسب تقرير نشرته "رويترز"، ومنها، إعدام الصحفيان الأمريكيان[55] والصحفي البريطاني من قبل عناصر "داعش"، فضلاً عن اسر وقتل عدد كبير من الجنود وعناصر الحشد الشعبي[56] والأقليات الدينية من سكان محافظة نينوى والهجوم على إقليم كردستان المحمية من الدول الغربية. هذه الجرائم وغيرها سرعت من الشروع القصف الجوي لمواقع تنظيم "داعش" في العراق وسوريا.

وفي نهاية شهر آب، اتهمت وزارة الدفاع اللواء الركن مهدي الغراوي قائد عمليات نينوى بالتقصير في واجبه، وحالة ملفه للقضاء وهو الآن ينتظر ما تتوصل إليه هيئة التحقيق، ومعه أربعة من ضباط الأمن الذين كانوا يخدمون تحت إمرته بانتظار المحاكمة أيضاً. ويظهر التحقيق الذي أجرته "رويترز" أن مسؤولين عسكريين كبار والمالكي نفسه يتحملون جانباً من اللوم على ما حصل للموصل. وقد شرحوا بالتفصيل وللمرة الأولى كيف استفاد تنظيم الدولة الإسلامية من نقص القوات والخلافات بين كبار الضباط القادة والزعماء السياسيين في العراق، فضلاً عن حالة الذعر والفوضى التي أدت إلى ترك المدينة.

وأكدوا: ان "المالكي ووزير دفاعه ارتكبا خطأً مبكراً فادحاً برفض عروض متكررة من القوات الكردية المعروفة بـ(البشمركة) لتقديم المساعدة"[57].

وفي بيان أصدره تنظيم "داعش"على مواقعه يوم 15 حزيران 2014 جاء فيه: "سوف نطمس القبور والمزارات الشركية في العراق ونحذر من مغازلة الحكومة ونؤكد أن الأموال العامة أصبحت تحت إدارة التنظيم حصراً، ومنع أي أحد آخر من أخذ جزء منها، ومنع تجارة الدخان والخمور، ونطالب نساء الموصل بالحشمة والستر وترك الخروج من المنزل"[58]. وبالفعل أقدم الإرهابيون على نسف المزارات الدينية (مرقد النبي يونس والنبي شيت)في الموصل ومقامات للصحابة في تكريت، وهي معالم حضارية وتاريخية قديمة.

ان ما يجري على الأرض في العراق هو بداية لتقسيم العراق ونشوب حرب أهلية، ولا يمكن إغفال الدور الذي يمكن أن تضطلع به كل من تركيا وقطر من جانب وإيران من جانب آخر في هذه المرحلة، خاصة وأن التقارير تشير إلى إعلان النفير العام والتعبئة داخل صفوفها بعد يوم من سقوط الموصل وكأنه استنساخ للمشهد السوري. أما الولايات المتحدة الأميركية فمازالت تراهن على حلَ عسكري في أعقاب توجه ناقلة الطائرات الأمريكية إلى مياه الخليج واتخاذ قرار بنقل بعض من موظفي سفارتها في بغداد والبالغين خمسة ألاف إلى قنصلياتها في اربيل والبصرة مع وصول أعداد من قوات المارينز إلى بغداد لحماية مبنى السفارة. هذه مؤشر تدل على أن ما يجري على أرض

الواقع هو تطور خطيرة باتجاه حرب أهلية ومواجهات عسكرية مابين المجموعات المسلحة والحكومة المركزية.

ورداً على هذه التداعيات قال رئيس مجلس النواب العراقي الدكتور سليم عبدالله الجبـــوري:" أن مجلس النواب بحاجة إلى مراجعة جادة وحقيقية وفقاً للمعطيات ونتائج المرحلة الراهنة وعلينا أن نضع النقاط على الحروف في معالجة الخلافات بين الكتل السياسية لموجهة الإرهاب الذي لا يميز بين طائفة وأخرى"[59]. وذكر من تداعيات احتلال الموصل من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العـــراق والشـــام "داعش" الأتي:

أولاَ: إعادة تنظيم القوات المنسحبة بعد مواجهة "داعش"

أعلنت وزارة الدفاع العراقية إنها فتحت خمسة معسكرات لإيواء الضباط والجنود المنسحبين من من معسكراتهم في شمال وغرب العراق بعد اقتحامها من قبل تنظيم "داعش" وأصدرت توجيهاتها إلى قيادة القوات البرية بتنسيب آمرين لهذه المعسكرات لا تقل رتبهم عن عميد، وبواقع معسكر إيواء واحد في كل من منطقة الخازر، سنجار، قاعدة بلد، كلية القوة الجوية (قاعدة سبايكر)، قيادة عمليات دجلـــة، كم أشارت تقارير إعلامية أن طيران الجيش العراقي تسلم أربع طـــائرات35 me روســـية الصـــنع للمشاركة في المعارك الحالية ضد تنظيم "داعش" الإرهابي، وتوجيه لوائين من قوات النخبة العراقية، يتصفان بقدرات قتالية عالية، نحو محافظة نينوى للاشتراك في القتال بالتنسيق مـــع جهـــاز مكافحـــة الإرهاب، بعد أن تلقت تدريبات خاصة على أيدي ضباط محترفين في لوائي (65 و66) اللذان تعدان من الألوية العسكرية ذات القدرات القتالية العالية والقادرة على حسم المعارك[60]. والواقع يشير إلـــى أن هذين اللواءين اخفقا في مواجهة تنظيم "داعش" ولم يحرز أي منها نتائج ايجابية على ارض الواقع.

وبخصوص دور الحكومة الجيدة في إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية، ذكر الناطق باسم المجلس الأعلى الإسلامي بليغ أبو كلل:" لقد ورثت حكومة العبادي تركة ثقيلة من حكومة المـــالكي، وســـتقوم الحكومة الجديد بإصلاح مؤسسات الدولة وفي المقدمة منها المؤسسة العسكرية من خلال إعادة هيكلتها وتسليحا وتدريبها وفق معايير مهنية، وكان قرار إلغاء مكتب القائد العام للقـــوات المســـلحة الخطـــوة الأولى مع إحالة القادة العسكريين المنسحبين من ساحة المعركة(عبود قنبر وعلى غيدان) على التقاعد وقائد عمليات نينوى مهدي الغراوي إلى القضاء[61]. وبخصوص التسليح أعلن مدير سلاح المدفعيـــة اللواء الركن سعد العلاق:" دخل في الخدمة سلاح القاذفة الأنبوبية الثقيلة عيار (220ملـــم –Tos-1) وبإشراف خبراء من روسيا الاتحادية الدولة المصنعة"[62]. وتشير التقارير والمعلومات أن ما انفق من أموال على تسليح المؤسسة العسكرية يزيد على (15%) من إجمالي ميزانية العراق كل سنة منذ عام 2006، نذكر منها (2,6) مليار دولار أودعت في حساب لجنة المبيعـــات العســـكرية الأجنبيـــة فـــي الولايات المتحدة ، وبعد مضي نحو سنتين على ذلك تم تسليم ما قيمته (200) مليون دولار فقط. وتهم بعض المسؤولين العراقيين الولايات المتحدة بالتقصير المتعمد، وفي عام 2007 حقق حجـــم الإنفـــاق

العسكري للعراق رقماً قياسياً بلغ(7،5)مليار دولار، إضافة إلى (5،5) مليار هي حجم الإنفاق الأمريكي على العراق للفترة نفسها[63]. وفي تقييم مسبق لقدرات الجيش العراقي ، صرح رئيس البعثة الاستشارية الأمريكية في العراق(جيمس دوبك) جاء فيه:"أن الجيش العراقي لا يتوقع له أن يصبح قادراً على حماية حدود العراق قبل عام 2018"[64].

وجاء في السياق ذاته، أن ما انفق من أموال لتسليح وتدريب المؤسسة العسكرية تصل إلى مليارات الدولارات لم تسفر إلى بناء سليم للقوات المسلحة العراقية، بل جعلته ملحق بالقيادة الأمريكية،وبعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق انكشفت الحقائق ومنها هيمنة المليشيات المتعددة الاتجاهات والمستويات والتي لم تجمعهما عقيدة وطنية موحدة للدفاع عن العراق، ولا حتى ثقافة أو تقاليد عسكرية مهنية ذات صلة بماضي العراق او مستقبله. مما جعله يتعرض لمزيد من الأزمات والإخفاقات وكما حصل ولا زال يحصل في محافظة الانبار التي قال عنها النائب المستقل السابق حسن العلوي:"أن وقت المبادرات انتهى فيما يخص الانبار" مبيناً أن " يقدر مأزق رئيس الحكومة السابق نوري المالكي، ولابد من تضافر الجهود لإخراج الجيش والعراق بشكل عام من المأزق في الانبار" وأضاف"أن الوعي السياسي في العراق لم يدرك بعد مفهوم ومعنى المبادرة أو المصالحة أو مشاريع التسوية"[65]. منتقداً مبادرة محافظ الانبار(احمد خلف الدليمي) ومجلس المحافظة حول حل سلمي للازمة القائمة ومشككاً في قبولها، باعتبار أن أصحاب المبادرة هم طرف في النزاع. وردا على سؤال من CNN حول مقدار الخطر المحيط ببغداد قال الربيعي: "أظن أن الدفاعات حول بغداد جيدة، وقد يحاولون الإرهابيون التوغل في الضواحي الغربية للعاصمة، ولكن من غير المرجح أن ينجحوا في اختراق دفاعاتها، وأن المطار يقع عند الطرف الغربي للعاصمة، وقد يكون ضمن نطاق نيران المسلحين من أبو غريب أو الضواحي الغربية لبغداد، ولكن أظن أننا نجحنا في تأمين المطار وإبعاد الخطر عنه[66]". وأضاف الربيعي "هناك الكثير من المشاكل والعقبات الهيكيلية في بنية الجيش العراقي والشرطة، وقد لعبت أمريكا دورا في هذا الأمر خلال مساعدتها لنا في بناء قواتنا المسلحة. وأشار أن "هناك بعض الفساد والكثير من عدم الانضباط وفقدان للعقيدة القتالية والكثير من النفوذ الحزبي والسياسي، ولذلك نحن بحاجة إلى إعادة النظر بشكل كامل في قواتنا المسلحة والتركيز على التدريب مع حليفتنا الإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية[66].

الخاتمة واهم الاستنتاجات والمقترحات

كان الجيش العراقي كان لاعباً مميزاً على الواقع العراقي، وكل الإخفاقات والتداعيات التي أصابته نتيجةً لإقحامه بالسياسة ضمن أجندات مختلفة وبمراحل متعددة، فالملاحظات التي سجلت أعلاه تعطي انطباعاً راسخاً مفاده إن تسييس الجيش وتبعيته للأحزاب السياسة كانت وراء انهياره .. وان المؤسسة العسكرية الرصينة هي المؤسسة التي لا تبنى إلا على أساس الوطنية ولا شيء سواها. في أثناء حرب الخليج الثالثة عام 2003 واحتلال العراق، فاجئ الجيش العراقي كل المتابعين عندما أخفق

وتهاوى بين ليلة وضحاها، وعند إعادة تشكيل الجيش وقوى الأمن الداخلي لم يؤخذ بالمعايير المهنية، مما ولد قوات ضعيفة وواهنة أمام التنظيمات الإرهابية التي دخلت وانتشرت في مناطق العراق في ظل الاحتلال وبعدة. وقد كشفت الأحداث الأخيرة التي أدت إلى احتلال مدينة الموصل في العاشر من حزيران 2014 والمدن العراقية أخرى هشاشة هذه المؤسسة، وما رافقها من انجازات وإخفاقات، فإن جملة هذه الأوضاع الخاصة بمسيرة بناء الجيش العراقي، تفرض علينا بناء الدولة العراقي وحمايتها من التنظيمات الإرهابية، توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات نذكرها بإيجاز كالأتي:

أولاً: الاستنتاجات

1. اعتمدت بريطانيا عند احتلالها للعراق في بداية القرن العشرين على قوات الليفي الشبه رسمية في فرض الأمن ومواجهة الحركات الشعبية المعارضة آنذاك إلى جانب قواتها، والولايات المتحدة الأمريكية عند احتلالها للعراق في بداية القرن الحادي والعشرين، أيضاً اعتمدت في حفظ الأمن ومواجهة الحركات الشعبية والتنظيمات الإرهابية على قوات يغلب على أفرادها طابع المليشيات الحزبية.
2. استطاعت القوى السياسية الوطنية بالتعاون مع الحومة والبرلمان في سن وتشريع قانون الدفاع الوطني(الخدمة الإلزامية) على الرغم من معارضة الإدارة البريطانية لهذا القانون، هل باستطاعة الحكومات الحالية والبرلمان من إعادة وتعديل هذا القانون وتفعيله لتعزيز دور المؤسسة العسكرية دون الاكتفاء بالخدمة التطوعية التي اقرها الحاكم الأمريكي بول بريمر عام 2003.
3. إن الأسس التي بنية عليها المؤسسة العسكرية العراقية منذ تأسيساً عام 1921اعتمدت العقيدة الدفاعية الوطنية، وأخذت بنظر الاعتبار المهنية والمؤهلات العلمية، بينما نلحظ أن الأسس التي اعتمدت في إعادة تشكيل هذه المؤسسة عام 2003 من قبل الحاكم الأمريكي غير واضحة المعالم من حيث العقيدة العسكرية والمؤهلات العلمية والمهنية.
4. نلحظ أن الروح القتالية والمواجهة الميدانية للمؤسسة العسكرية تجاه التنظيمات الإرهابية "داعش" وغيرها اتسمت بالإخفاقات وقلة الانجازات، وهذا مؤشر خطير على بنية هذه المؤسسة وضعف كفاءتها القتالية، وهذا ما حصل في العاشر من حزيران عند احتلال الموصل، على الرغم من التخصيصات المالية الواسعة، والتي أثقلت كاهل الميزانية العامة.

ثانياً: المقترحات

5. العمل على تجفيف منابع الإرهاب وعلى كافة المستويات وعدم فسح المجال أمام الأعداد الكبيرة والمتزايدة من المتطوعين والمجندين العرب والأجانب المتطرفين من سائر الدول ذات الأكثرية المسلمة وكذلك المسلمين العرب وغير العرب من الدول الأوروبية أو الغربية عموماً بالدخول للعراق عبر المنافذ الحدودية.
6. الدور السلبي غير المقبول وغير المعقول من جانب المجتمع الدولي إزاء الصراع المرير والقتل الجماعي والمتبادل في العراق، وعدم العمل الجاد والفعلي لإنهاء هذه الحرب حتى بلغ عدد القتلى والمهجرين والنازحين أرقام مهولة ومخيفة في الداخل وفي دول الجوار وفي بقية دول العالم.
7. الإسراع في إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية واعداها وتدريبها وتأهيلها وفق برامج علمية رصينة، وتأمين أفضل الأسلحة والتجهيزات وفق عقيدة وطنية ومهنية للدفاع عن العراق وحماية أرضه ومواطنيه دون الاعتماد على القوات الأجنبية.
8. العمل تشريع قانون الخدمة العسكرية العامة (الخدمة الإلزامية) وفق خطط هادفة تؤمن المهنية وبمعايير جديدة تواكب العصر، وبرواتب مجزية والابتعاد عن الرفض والتسويف لهذا المشروع لتعزيز الروح الوطنية.
9. اختيار القادة العسكريين وفق الكفاءة والمؤهلات العلمية التي تتلاءم والتخصص لضمان جودة الأداء في رسم الخطط الدفاعية، وألا تكون مقصورة على شخص القائد العام وأن تتم دراسة خيار العقيدة العسكرية ومناهج العمل وتوجيهها في نطاق القيادة العامة.
10. منع إدخال ودمج الميليشيات كافة أنواعها في الجيش وبلا استثناءات لأي سبب على المدى الاستراتيجي ومعالجة الأمور في المرحلة الراهنة بشأن أية ظروف مخصوصة ومنعها من الاستواء على المؤسسة العسكرية، بما يستجيب للتطورات الدستورية ولكفاءة عمل الجيش العراقي على ألا يتحول لمؤسسة استيعاب العاطلين وخلق بطالة مقنعة.
11. مراجعة قائمة التعيينات السابقة منذ بداية تشكيل الجيش الجديد ومراجعة الرتب العسكرية على وفق السيرة الخاصة بكل رتبة وإعادة دراستها الموقف وبما تراه القيادات التقليدية المعروفة بمسيرتها ومهنيتها العسكرية والأمينة.

الهوامش:

(1) د. بلقيس محمد جواد، قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921: الأهداف والنتائج، مجلة العلوم السياسية لسنة 2010، جامعة بغداد–كلية العلوم السياسية، ص2.

(2) أسفر عن ثورة العشرين وفاة (6000) عراقي وحوالي (500) جندي بريطاني وهندي، أصبحت هذه الثورة جزءً من الأسطورة المؤسسة للقومية العراقية. شارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق: بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة حتى أواسط 2002،ترجمة زينة جابر إدريس، دار العلوم العربية،بيروت، 2006،ص83.

(3) ولد ببغداد 1841، ويعد من أشرافها، تولى نقابة الإشراف في بغداد بعد وفاة أخيه سليمان سنة 1888، اختير أول رئيس للوزراء في الحكومة العراقية المؤقتة عام 1920. للمزيد يراجع: محمد صالح السهر وردي، لب الألباب، ج2، مطبعة المعارف ، بغداد، 1933، ص136.

(4) ضابط بريطاني عمل في حكومة الهند عام 1898 وتقلد وظائف عدة، أصبح حاكم على العراق في تشرين الثاني 1920 بعد الاحتلال البريطاني عام 1914. للمزيد يراجع: د. منتهى عذاب ذويب، بيرسي كوكس ودوره في السياسة العراقية(1864–1923)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب –جامعة بغداد، 1994.

(5) د. وميض جمال عمر نظمي وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراقي، مطبعة جامعة بغداد، د ت، ص152،120؛ لم تكن المؤسسات منعدمة بطبيعة الحال، فالعراق في العهد العثماني كان مقسم ثلاث ولايات هي (بغداد البصرة والموصل) وكان على رئس السلطة في الولاية باشاوات مماليك من النخب العسكرية، وتظم كل ولاية مجموعة من المؤسسات الإدارية صغيرة .. وبعد الاحتلال البريطاني أبان الحرب العالمية الأولى وضعوا مسؤوليتهم على المؤسسات الإدارية البدائية التي أنشئها العثمانيون في العراق وقاموا بصناعة مؤسسات بديلة حضارية وفق الطراز الإداري البريطاني آنذاك. للمزيد من التفصيل يراجع: تشارلز تريب، المصدر السابق، ص39–45.

(6) التحق عدد من ضباط (الشريفيين) كان عددهم حوالي(300) ضابط، ثم ازداد العدد تباعاً حتى أصبح (519) ضابطاً، كانوا قد عملوا مع الملك فيصل الأول في سوريا، عندما التحقوا بـــ (الثورة العربية) عام 1916 بقيادة والده الشريف حسين والتي كانت بريطانيا تقف ورائها لمحاربة الدولة العثمانية، وقد أسهموا في تشكيل وإدارة الأكاديمية العسكرية العراقية في بغداد في مطلع العشرينات من قرن الماضي لإعداد وتأهيل ضباط جدد من الجيل الجديد على وفق أسس حديثة مقارنة بتلك التي كانت في الأكاديميات العثمانية. رجاء خطاب،تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي(1921ـــــ 1941)، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1979،ص37.

(7) اللواء الركن الدكتور فاروق توفيق القرقولي، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ودورها في الصراع (العربي – الإسرائيلي) 1948–1991، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد, 1999، ص9.

(8) د. ربيع حيدر الموسوي ومهند كاظم رشيد، المؤسسة العسكرية في العراق(1921 –1941) دراسة تاريخية، مجلة آداب الكوفة المجلد (1)، العدد (13)، جامعة الكوفة، 2012، ص148.

[9] عقدت اللجنة اجتماعها الأول الذي ترأسه الفريق جعفر العسكري كونه وزيراً للدفاع، ثم مناقشة الزي العسكري للضباط والجنود، وفتح دوائر المقر العام المؤلف من حركات وإدارة ولوازم وطبابة ومحاسبة وملاكات ورواتب، وبذلك أصبح السادس من كانون الثاني اليوم الرسمي لتأسيس الجيش العراقي. للمزيد يراجع: وزارة الدفاع العراقية، تاريخ القوات المسلحة العراقية، ج1، الدار العربية، بغداد، بغداد، 1986،ص187.

[10] وزارة الدفاع العراقية، اليوبيل الفضي للجيش العراقي، ج1، مطبعة الجيش، بغداد، 1946، ص201.

(11) للمزيد من التفصيل عن المعاهدة يراجع: د. إبراهيم خليل احمد ود. جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، 1989، ص33 –37.

[12] عادل محمد حسين، تطور الدور السياسي للجيش العراقي (1935 –1939)، مجلة التربية والعلم،المجلد (14) العدد (18)، جامعة الموصل، 2007، ص18.

[13] وثائق الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، العراق: شؤون عسكرية، الملف ع/1402/9في 1980/8/29، الوثيقة رقم 1675.

[14] الليفي(laevy) قوات شبة رسمية أنشأت من قبل دولة الاحتلال البريطانية وكان اغلبهم من الاثورين، وكانت هذه القوات تخضع لقيادة بريطانيا، وقد استخدمتها في مواجهة الثورة الوطنية العراقية عام 1920.بلغ عددها (4000)جندي عام 1921، ووصل العدد إلى (7500) عام 1925. ربيع حيدر الموسوي، المصدر لسابق، ص196–الهامش 133.

[15] زينب عبد الحسن الزهيري، عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق(1966–1968)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،2012،ص49.

[16] جاء في البيان الأول لقائد ثورة 14 تموز الزعيم عبد الكريم قاسم:((لقد سطرنا أهدافنا في البيان الأول للثورة، فهو أقدم بيان عرف منذ تأسيس الجمهورية العراقية، وهو الأساس الذي نعتمد عليه، والذي نعمل بموجبه، وهو الوحي الذي نستمد منه الحرية والقوة، وان الجيش هو قوة الشعب الضاربة)). للمزيد يراجع: د. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1958–1968: دراسة وثائقية في ضوء التقارير الأمنية الخاصة، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص12–13.

17] خسر العراق كما هو الحال في إيران أثناء مسار الحرب، فقد وقع خلال السنتين الأولى أكثر من أربعون إلف أسير عراقي لدى القوات الإيرانية، وقد يزيد عن هذا العدد من الأسرى الإيرانيين لدى العراق، وفي الجانب الاقتصادي كان الثمن واضحاً حيث وصل الإنفاق العسكري أرقاما خيالية، نذكر بعض منها للسنوات الأولى من الحرب فقد تقلصت العملة الأجنبية الاحتياط من (30) مليار دولار عام 1980 إلى (3) مليار دولار عام 1983، وانخفضت إيرادات النفط من (26) مليار دولار عام 1980 إلى نحو(9) مليار عام 1982، أثر تدمير المنشأة النفطية في الفاو وإغلاق الخط المار عبر سوريا، وبحلول عام 1983بلغ دين العراق الخارجي حوالي (25) مليار دولار، وازداد ليصبح (80) دولار نهاية عام 1988. تشارلز تريب، المصدر السابق، ص309، ص 325.

[18] د. حميد حمد السعدون، المؤسسة العسكرية الأمريكية واحتلال العراق، مجلة الساسة الدولية، العدد(36)، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، 2008، ص 54.

(19) بنجامين ر. باربر، إمبراطورية الخوف الحرب والإرهاب والديمقراطية، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص8.

(20) د. رشيد عمارة، النفوذ الأمريكي في العراق بعد انسحاب القوات العسكرية الأمريكية، وقائع أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثالث لـــ"سكول" العلوم السياسية –جمجمال، جامعة السليمانية،2013، ص19.

(21) المصدر نفسه، ص49، الهامش(3).

(22) عبدالوهاب القصاب، إعادة تشكيل الجيش العراقي (رؤية أولية)، برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق "أعمال ندوة حول مستقبل العراق "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2007، ص 237.

(23) د. محمود صالح الكروي ود. حسن تركي عمير، النظام السياسي في العراق بعد عام 2003: الواقع والتحديات، بحث مشترك في أعمال المؤتمر العلمي الربع لـــ"اسكول" العلوم السياسية جمجمال، جامعة السليمانية– العراق، 2013،ص 39،ص52.

(24) جريدة الوقائع العراقية لسنة 2003، المجلد 44، العدد 3977 .

(25) الفريق أول الركن نزار عبدالكريم الخزرجي، الحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988) مذكرات مقاتل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص602.

(26) ذكر بريمر في حوار مع قناة العربية الفضائية ضمن برنامج الذاكرة السياسية: " إن قرار حل المؤسسة العسكرية العراقية كان خطأ وإذا كان المطلوب مني الاعتذار فانا اعتذر للشعب العراقي".

(27) د. حسن ظاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص401.

(28) صحيفة الشرق الأوسط السعودية، كانون الثاني ، 2004.

(29) مازن الياسري، الجيش العراقي تاريخه بين المؤسسة والنظام الحاكم،للمزيد يراجع:
brob.org/old/bohoth/bohoth1/bohoth162.ht

(30) المصدر نفسه.

(31) جريدة الوقائع العراقية، المجلد / 44، العدد(3979).

(32) المصدر نفسه.

33) جمال محمد تقي، في العراق جيش مهلهل وتسليح معطل وحسم مؤجل،ينظر الرابط :
www.alqudsalarabi.info/index.aasp?

34) عبدالوهاب القصاب، المصدر السابق، ص242.

(35) حوار مع موفق الربيعي: حرب "داعش" قد تحتاج 10 أعوام وبغداد لن تسقط، صوت العراق الحر 2014/10/16.

(36) صحيفة السفير: نيوز، بغداد، وللمزيد يراجع الرابط:
http://www.assafirnews.net/index.php/2012-06-07-02-27-16/23666.html

(37) الدستور العراقي لعام 2005، المادة (9). للمزيد يراجع: جريدة الوقائع العراقية ، العدد/ 4015، في 2006/1/17.

(38) د. كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة السياسة الدولية– العدد(56)، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، بغداد،2013، ص132–133.

(39) بعد تشكيل جماعة التوحيد والجهاد بزعامة ابي مصعب الزرقاوي في عام 2004 وتلا ذلك مبايعته لزعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن ليصبح تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين كثف التنظيم من عملياته إلى أن أصبح واحد من أقوى التنظيمات المسلحة في الساحة العراقية وبدأ يبسط نفوذه على مناطق واسعة من العراق، وفي عام 2006 خرج الزرقاوي على الملا في شريط مصور معلنا عن تشكيل مجلس شورى المجاهدين بزعامة عبدالله رشيد البغدادي,بعد مقتل الزرقاوي في نفس الشهر جرى انتخاب ابو حمزة المهاجر زعيما للتنظيم ,وفي نهاية السنة تم تشكيل دولة العراق الإسلامية بزعامة ابو عمر البغدادي.وفي يوم الاثنين الموافق 2010/4/19 شنت القوات الأمريكية والعراقية عملية عسكرية في منطقة الثرثار استهدفت منزلا كان فيه ابو عمر البغدادي وابو حمزة المهاجر وبعد اشتباكات عنيفة بين الجانبين واستدعاء الطائرات تم قصف المنزل ليقتلا معا، بمقتلهما انعقد مجلس شورى الدولة ليختار ابو بكر البغداداي خليفة له والناصر لدين الله سليمان وزيرا للحرب. وبعد اندلاع الأزمة السورية وأصبحت مسلحة بدأ تكوين الفصائل والجماعات لقتال النظام السوري وفي أواخر عام 2011 تم تكوين جبهة النصرة بقيادة ابي محمد الجولاني لصبح الأمين العام لها، أوردت تقارير عن علاقتها الفكرية والتنظيمية بفرع دولة العراق الإسلامية، أدرجتها الولايات المتحدة الأمريكية على لائحة المنظمات الإرهابية, وفي 2012/4/9علن ابو بكر البغدادي ان جبهة النصرة هي امتداد لدولة العراق الإسلامية وأعلن فيها إلغاء اسمي جبهة النصرة ودولة العراق الإسلامية تحت مسمى واحد وهو الدولة الإسلامية في العراق والشام.المعروفة بـــ"داعش". يراجع الربط:

http://ar.wikipedia.org/wiki/

(40) **للمزيد يراجع الروابط المتاحة بتاريخ 2014/10/9:**

http://muhtawa.org/index.php/4

"Reporting under al-Qaida control ."MSNBC .October 2009.

"Dangers of the Baghdad plan ."MSNBC 2 .November 2007 .

"Iraqi neighbours rise up against al-Qa'eda ."The Telegraph. 12 April 2008 .

(41) تيسير عبدالجبار الالوسي، السياسة الدفاعية في العراق الفديرالي بنية الجيش العراقي الجديد: شروطها، مهنيتها واستقلاليتها، مقال في صحيفة الاتحاد الكردستاني– العراق، في 12/31/ 2012.

(42) كاظم حبيب، كيف تحول "داعش" إلى خطر يهدد أمن وسلام العالم؟ مقال نشر بتاريخ: 2014/09/22 ، متاح على الرابط: http://www.gulan-media.com/arabic/articles.php?

(43) للاطلاع عن تداعيات تنظيم داعش ينظر: (http://ar.wikipedia.org/wiki/%

(43) سيلفان وستول، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يعلن قيام دولة الخلافة، الشرق الأوسط، بيروت،2014/6/29

(45) للمزيد عن دولة العراق والشام الإسلامية. يراجع الرابط متاح 2014/10/11:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%

46) سبب هذا التنظيم تدهور امني واجتماعي واحدث مواجه مستمرة مع القوات العسكرية والأمنية كانت السبب في نزوح سكانها إلى محافظات أخرى أكثر أمنا، ولازال القصف الدفعي والصاروخي والبراميل المتفجرة تلقى من الطائرات على ساكنيها.

[47] د. جورج قرم، المصدر السابق، 629.

48) مجموعة مؤلفين، الربيع العربي .. الى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 24-27.

[49] رون سسكند، نظرية الواد في المئة....، ترجمة ميشيل دانو، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، 2007، ص 329 -336.

[50] وعن النزوح من الأسري من مدينة الموصل يرجع الرابط:

http://www.shorouknews.com/mobile/news/view.aspx?

[51] التهميش والإقصاء شجع الكثير بالانضمام إلى مجلس يضم كل من: كتائب ثورة العشرين: يتزعمه حارث الضاري والذي أكد وجوده في حركة التمرد المسلحة في الموصل، أما جيش"أنصار السنة": هي جماعة "جهادية سلفية" تشكلت في أيلول 2003 وتضم بين صفوفها أعضاء سابقين من جماعة أنصار الإسلام الكردية، ومقاتلين عراقيين وعرب من السلفيين، وجيش "المجاهدين" وهو تنظيم سلفي أيضاً، يسعى إلى استعادة نشاطه الذي عُرف به في العام 2003، أما رجال الطريقة النقشبندية : فهم تنظيم متطرف يقوده عزت إبراهيم الدوري وينشط في شمال العراق وله أتباع في المناطق الكردية، يضاف لهم الجيش الإسلامي: وهو جماعة سنية متطرفة، شكلها ضباط سابقين في الجيش العراقي وأبناء العشائر. للمزيد من التفصيل عن هذا المجلس، يراجع المصدر نفسه.

[52] نوري المالكي/ القائد العام للقوات المسلحة ونيس الحكومة السابقة، عبود قنبر/ نائب لرئيس الأركان والمقرب من المالكي، وعلي غيدان/ قائد القوات البرية.

[53] للمزيد يراجع الرابط: http://www.assafirnews.net/index.php/2012-06-07-

[54] كان خط الدفاعي عن الموصل اللواء السادس من الفرقة الثالثة من الجيش العراقي الذي ملاكه(2500) مقاتل، أما الواقع هو(500) مقاتل، فضلاً عن النقص في الأسلحة والذخيرة، فضلاً عن نقل عدد من المقاتلين مع دباباتهم إلى محافظة الانبار لمقاتلة تنظيم داعش، وهروب وقتل أكثر من (6000) جندي وضابط من قبل داعش وهروب ما يقارب (12000) جندي من المواجهة. للمزيد عن قضية الموصل، يراجع: صحيفة المشرق، العدد(3041) بغداد، 2014/10/16، ص1.

54) طالب نواب أميركيون الرئيس باراك أوباما بالإسراع في وضع خطة للتصدي لتنظيم الدولة الإسلامية في (54 والعراق وذلك بعد تبنيه قطع رأس الصحافي الأميركي (ستيفن سوتلوف)، وأعلن رئيس لجنة الشؤون الخارجية سورية في مجلس النواب "إد رويس" أنه سيتم قريبا استدعاء وزير الخارجية جون كيري لجلسة إستماع، وقال "رويس " الجميع يعتبرون أن الإدارة تحتاج إلى إستراتيجية وأن على الرئيس أن يشرح للأميركيين والكونغرس كيفية مكافحة هذا التهديد. Read more: http://www.radiosawa.com/content/obama-isis-iraq/2

(56) كشفت القنوات الفضائية الإخبارية (الـــ "بي بي سي" و العربية) عن صور لإعدامات جماعية تقوم بها "داعش" لمدنيين عراقيين تقدر أعدادهم بـــ (500)خمسمائة شخص من بين(1500) ألف وخمسمائة محتجزين لديها من المجندين في قاعدة كلية القوة الجوية(سبايكر) محافظة صلاح الدين، ومازالت هيومن رايتس وتش تحقق فيها، وذكرت الأخيرة أن تحققت هذه الصور فتعتبر اكبر كارثة إنسانية في العراق منذ عام 2003تشير المعلومات ان ضحايا قاعدة اسبايكر بلغ (1700) شخص بعضهم طلاب لكلية القوة الجوية والبعض الاخر من الحشد الشعبي ومنهم من العسكريين المنسحبين من الموصل. للمزيد ينظر الرابط: www.youtube.com/watch?v=ZPXtAoLI6us

(57) للمزيد **من التفصيل عن تداعيات**-اجتياح-**داعش**- لمدينة–الموصل،يراجع الرابط **المتاح في** 2014/**10**/**8**:
ww.dw.de/ /a-17720212

(58) صحيفة الدستور، العدد(3194)، بغداد، 2014/10/16، ص3.

(59) للمزيد **من التفصيل عن تداعيات**-اجتياح-**داعش**- لمدينة–الموصل،يراجع الرابط: 17720212-a/ ww.dw.de/

(60) لقاء قناة الشرقية مع السيد بليغ أبو كلل يوم 2014/9/28. وقالت النائبة البرلمانية ماجدة التميمي:" أن مجموعة داعش هم الفاسدين من المسؤولين ومنهم الأمنيين لأنهم جاءوا أسلحة ومعدات غير جيدة ومن منا شيء رديئة، ولذلك أجد أن الدوعش الحقيقيين هم القادة الفاسدين الذين جلبوا للعراق كل ما هو سيء وفاشل". لقاء مع قناة الشرقية(الحصاد)، 28/ 9/ 2014.

(61) صحيفة المشرق، العدد(3036) في 2014/10/2، ص1.

(62) هذه الأسلحة وغيرها كثير وقع بيد المنظمات الإرهابية " داعش" ومن تحالف معها خلال معاركها مع القوات العراقية وخاصة بعد 2014/6/10. للمزيد من الاطلاع على صفقات شراء الأسلحة يراجع: عادل الجوجري، اكبر سرقة في التاريخ بالأسماء والوقائع والأرقام، دار الكتاب العربي، دمشق، 2009، ص291– 292.

(63) المصدر نفسه، ص292.

(64) حسن العلوي، انتهاء وقت المبادرات والدعوة الى تظافر الجهود لاخراج الجيش من مأزق الانبار، (مقال)، صحيفة المشرق، العدد(2854) في 2014/2/11.

(65) موفق الربيعي: حرب داعش قد تحتاج 10 أعوام وبغداد لن تسقط.. نرفض القوات الأجنبية،(صوت العراق) 2014/10/16.

(66) يراجع الرابط: http://www.sotaliraq.com/mobile-news.php?id=171232#axzz3GKWjWNk1

المصادر

أولاً:الوثائق

– جريدة الوقائع العراقية لسنة 2003، المجلد 44، العدد 3977 .

– وثائق الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، العراق: شؤون عسكرية، الملف ع/1402/9في 1980/8/29، الوثيقة رقم 1675.

ثانياً: الكتب

- د. إبراهيم خليل احمد ود. جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة الموصل، الموصل ، 1989.
- بنجامين ر. باربر، إمبراطورية الخوف الحرب والإرهاب والديمقراطية، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005.
- د. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1958–1968: دراسة وثائقية في ضوء التقارير الأمنية الخاصة، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، 2010.
- رجاء خطاب،تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي(1921ـــ 1941)، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1979.
- رون سسكند، نظرية الواد في المئة....، ترجمة ميشيل دانو، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، 2007.
- زينب عبدالحسن الزهيري،عبدالرحمن عارف ودوره السياسي في العراق(1966–1968)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،2012.
- شارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق: بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة حتى أواسط 2002،ترجمة زينة جابر إدريس، دار العلوم العربية،بيروت، 2006.
- عبدالوهاب القصاب، إعادة تشكيل الجيش العراقي (رؤية أولية)، برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق "أعمال ندوة حول مستقبل العراق "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2007.
- اللواء الركن الدكتور فاروق توفيق القرقولي، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ودورها في الصراع (العربي – الإسرائيلي) 1948–1991، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد, 1999.
- مجموعة مؤلفين، الربيع العربي .. الى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
- محمد صالح السهر وردي، لب الألباب، ج2، مطبعة المعارف ، بغداد، 1933.
- د. وميض جمال عمر نظمي وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراقي، مطبعة جامعة بغداد، د ت.
- د. محمود صالح الكروي ود. حسن تركي عمير، النظام السياسي في العراق بعد عام 2003: الواقع والتحديات، بحث مشترك في أعمال المؤتمر العلمي الربع لـــ"اسكول" العلوم السياسية جمجمال، جامعة السليمانية– العراق، 2013.
- الفريق أول الركن نزار عبدالكريم الخزرجي، الحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988) مذكرات مقاتل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014
- وزارة الدفاع العراقية، تاريخ القوات المسلحة العراقية، ج1، الدار العربية، بغداد، بغداد، 1986.
- وزارة الدفاع العراقية، اليوبيل الفضي للجيش العراقي، ج1، مطبعة الجيش، بغداد، 1946.

ثالثاً: الاطاريح والرسائل الجامعية

- د. منتهى عذاب ذويب، بيرسي كوكس ودوره في السياسة العراقية(1864-1923)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب –جامعة بغداد، 1994

رابعاً: الدوريات

- د. بلقيس محمد جواد، قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921: الأهداف والنتائج، مجلة العلوم السياسية لسنة 2010، جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية.
- د. حميد حمد السعدون، المؤسسة العسكرية الأمريكية واحتلال العراق، مجلة الساسة الدولية، العدد(36)، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، 2008.
- د. حسن ظاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2011.
- د. رشيد عمارة، النفوذ الأمريكي في العراق بعد انسحاب القوات العسكرية الأمريكية، وقائع أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثالث لـــ"سكول" العلوم السياسية –جمجمال، جامعة السليمانية،2013.
- د. ربيع حيدر الموسوي ومهند كاظم رشيد، المؤسسة العسكرية في العراق(1921 -1941) دراسة تاريخية، مجلة آداب الكوفة المجلد (1)، العدد (13)، جامعة الكوفة، 2012.
- عادل محمد حسين، تطور الدور السياسي للجيش العراقي (1935 -1939)، مجلة التربية والعلم،المجلد (14) العدد (18)، جامعة الموصل، 2007.
- د. كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة السياسة الدولية- العدد(56)، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، بغداد،2013.

خامساً: الصحف

- صحيفة السفير: نيوز، بغداد،
- الشرق الأوسط، بيروت،2014/6/29
- صحيفة الشرق الأوسط السعودية، كانون الثاني ، 2004.
- صحيفة المشرق، العدد(3036) في 2014/10/2، ص1.-
- صحيفة المشرق، العدد(3041)، في 2014/10/16.
- صحيفة الدستور، العدد(3194)، بغداد، 2014/10/16، ص3.
- صحيفة المشرق، العدد(2854) في 2014/2/11.
- صحيفة الاتحاد الكردستاني- العراق، في 12/31/ 2012.

سادساً: القنوات والمواقع الالكترونية (شبكة المعلومات)

(1): القنوات الفضائية

- قناة العربية الفضائية ضمن برنامج الذاكرة السياسية:
- القنوات الفضائية الإخبارية (الـــ "بي بي سي" و العربية)
- قناة الشرقية(الحصاد)، 28/ 9/ 2014.
- صوت العراق الحر 2014/10/16.
- قناة الحرة العراق الفضائية، 14/ 9/ 2014

(2): مواقع انترنيت

- http://www.sotaliraq.com/mobile-news.php?id=171232#axzz3GKWjWNk1
  http://alhayat.com/Articles/5193562/-
- https://newhub.shafaqna.com/AR/IQ/4867581
- www.youtube.com/watch?v=Axi3ri85Oq8

http://www.youtube.com/watch?v=g05uOqpDBmU

1. http://www.faceiraq.com/inews.php?id=2803
2. http://ar.wikipedia.org/wiki/

http://ar.wikipedia.org/wiki/%

- http://ynewsiq.com/index.php?aa=news&id22=3326
- www.alqudsalarabi.info/index.aasp? − /a-17720212

  ww.dw.de/

www.youtube.com/watch?

http://www.assafirnews.net/index.php/2012-06-07-02-27-

- http://www.shorouknews.com/mobile/news/view.aspx?
- http://www.assafirnews.net/index.php/2012-06-07-
- http://www.gulan-media.com/arabic/articles.php?
- http://ar.wikipedia.org/wiki/%
- http://ar.wikipedia.org/wiki/
- http://muhtawa.org/index.php/4
- Reporting under al-Qaida control ."MSNBC .
- Dangers of the Baghdad plan ."MSNBC .

"Iraqi neighbours rise up against al-Qa'eda"

Read more: http://www.radiosawa.com/content/obama-isis-iraq/2